

## شهادة: خصخصة الخلوي لخفض الأسعار وتنفيذاً لبرنامج الإصلاحات

يعتزم لبنان قريباً البدء بتنفيذ خطة خصخصة قطاع الهاتف الخلوي من أجل خفض أسعار المكالمات التي تعد من الأعلى في العالم وتطبيقاً لخطة الإصلاحات التي قدمها في مؤتمر باريس ٣ الاقتصادي الذي عقد العام ٢٠٠٦ لمساعدة لبنان. وتعد الهيئة الناظمة للاتصالات التي أنشأها مجلس الوزراء لمتابعة الملف مؤتمراً صحافياً اليوم لإطلاق العملية التي ستؤدي إلى خصخصة قطاع يمثل أحد أبرز موارد الدولة.

ويقول كمال شحادة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات لووكالة فرانس برس «تعرفتنا المحلية والدولية هي من أعلى التعريفات في العالم إذا لم نقل أنها الأعلى».

ويضيف «يدفع اللبناني معدل ٦٥ دولاراً شهرياً في مقابل ٤٠ دولاراً يدفعها شهرياً المواطن السعودي مثلاً لافتاً إلى أن إجمالي الناتج المحلي في السعودية يزيد بأكثر من عشرة أضعاف إجمالي الناتج المحلي في لبنان».

ويقول: «في أوروبا يدفع المواطن أقل من ٤٠ دولاراً شهرياً». ويشير شحادة إلى «أنه بالنسبة للبطاقات المدفوعة سلفاً، التي تشكل ٧٥٪ من الاشتراكات، تبلغ كلفة الدقيقة الواحدة نحو ٤٤ سنتاً وهو سعر باهظ». ولا يقتصر ارتفاع الأسعار على البطاقات المدفوعة سلفاً بل يشمل أيضاً خطوط الاشتراكات الشهرية.

ويتوقع شحادة «أن ترتفع هذه النسبة مع تحرير القطاع لتبلغ بسهولة ٨٠٪». ويقول «باعتقاد الخصخصة نتوقع على المدى المتوسط أن ترتفع نسبة النمو ١ إلى ١,٥٪ على الأقل وأن تنخفض خدمة الدين وأن يرتفع حجم الضريبة على القيمة المضافة».

ويقول شحادة «في نهاية العام ٢٠٠٨ ستتحلى الدولة عن ٤٠٪ من الاسهم في مرحلة أولى سعياً لإنشاء شركة واحدة تحمل اسم تلكوم لبنان». (ا ف ب)